

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٣٣٨

الخميس، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٨، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرس	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيدة إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميثا كوادرا
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد المنيخ
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هانتر

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/750)

1827245 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/750)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل ولبنان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروضة على أعضاء المجلس الوثيقة S/2018/796، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/750، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، السويد، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كازاخستان، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٣٣ (٢٠١٨).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٤٣٣ (٢٠١٨) بالإجماع، وهو ما يمثل دلالة قوية على دعمنا الجماعي لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي تضطلع بدور بالغ الأهمية في صون السلام في سياق إقليمي مضطرب للغاية. بصفتها قائمة على الصياغة، وكما هو الحال سنويا، عملت فرنسا على الحفاظ على وحدة مجلس الأمن.

وأود أن أشير في المقام الأول إلى الجهود الكبيرة التي بذلتها القوة المؤقتة وإدارة عمليات حفظ السلام لتنفيذ القرار ٢٣٧٣ (٢٠١٧) الذي اتخذ العام الماضي. لقد أردنا مواصلة تلك الجهود من خلال تحسين وتوضيح مهام قوة الأمم المتحدة المؤقتة. كما يشير هذا القرار الجديد أيضا إلى التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء لمنع بيع أو توريد الأسلحة أو المواد التي لم تأذن بها حكومة لبنان أو القوة المؤقتة. لكن جرى الحفاظ على ولاية القوة ومهامها وقدراتها وحققنا توازنا بين كافة الشواغل المعرب عنها.

وكما نكرر في كثير من الأحيان، فالقوة منشأة لتعود بالنفع على المنطقة عموما. وهي عنصر من عناصر تحقيق الاستقرار في منطقة تشوبها الأزمات. إنها تضطلع بمهامها في بيئة صعبة وترصد وقف الأعمال العدائية في محيط الخط الأزرق وتمنع أي خطر قد يؤدي للتصعيد، بما في ذلك من خلال الآلية الثلاثية. والإجراءات الأساسية التي تتخذها البعثة للردع في صميم ولايتها. وعلاوة على ذلك، تمت الإشارة بقوة في هذا النص الجديد إلى اشتراط ضمان حرية تنقل أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. بالنسبة لنا، يشكل ذلك جزءا أساسيا من ولاية

القوة وهو ما يجب أن نواصل توخي اليقظة بشأنه، كما رأينا في الحادث الذي وقع في ٤ آب/أغسطس.

إن عمل القوة يدعم أيضا تعزيز القوات المسلحة اللبنانية وانتشارها في كافة الأراضي، لتمكين الدولة اللبنانية من ممارسة كامل سلطتها وسيادتها. إن وجود الدولة اللبنانية وقواتها المسلحة وقوات الأمن التابعة لها، وفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وحده سيهيئ الظروف لتحقيق استقرار دائم في جنوب لبنان وفي المياه الإقليمية اللبنانية. وقد وضعنا ذلك الهدف في الاعتبار عند نظرنا في هذا التجديد، لا سيما فيما يتعلق بالعنصر البحري للقوة، الذي من المقرر، عندما يحين الوقت وبشكل تدريجي، أن تتولى القوات البحرية اللبنانية مهامه. هذا هو أيضا الهدف المنشود من نشر الفوج النموذجي، الذي ستواصل القوة المؤقتة دعمه.

وفي ذلك السياق، ومن أجل التصدي لهذه التحديات الخطيرة، من الواضح أن التعجيل بتشكيل حكومة في لبنان أمر ضروري. وينعكس ذلك أيضا في هذا القرار.

كان من الضروري التأكيد مجددا على دعم المجلس بالإجماع للقوة المؤقتة، وهو ما قمنا به اليوم. إن حماية ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة وحيادها يسهم في استقرار لبنان، في وقت تعاني فيه توازناته السياسية من الهشاشة، وفي الحفاظ على السلام على طول الخط الأزرق.

السيد هانتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): يسر الولايات المتحدة أن تنضم إلى توافق الآراء تأييدا لتجديد الولاية اليوم. وأود أيضا أن أثني على فرنسا على روح التعاون التي قادت بها العملية.

إن صون السلام والاستقرار بين لبنان وإسرائيل أمر بالغ الأهمية. توضح الولاية أنه يجب أن يتمتع أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بحرية التنقل وإمكانية الوصول إلى الخط الأزرق. كما تشدد الولاية أيضا على أهمية الحظر المفروض على الأسلحة الوارد في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). فقد عزز حزب الله، بدعم من إيران، ترسانته في لبنان في تهديد مباشر للسلام على طول الخط الأزرق واستقرار لبنان برمته. ودعما لاتفاق الطائف، قرر مجلس الأمن أنه على جميع الدول أن تمنع بيع أو توريد الأسلحة في لبنان لأي كيان غير حكومة لبنان أو القوة المؤقتة. وبعد مرور اثني عشر عاما، من غير المقبول أن يواصل حزب الله انتهاك هذا الحظر وسيادة لبنان وإرادة غالبية الشعب اللبناني.

ومن العناصر الهامة الأخرى في هذه الولاية النص المتعلق بفرقة العمل البحرية التابعة للقوة المؤقتة. إبان إنشاء فرقة العمل البحرية، أخفق مجلس الأمن في توفير استراتيجية انتقال واضحة وتحديد الهدف المتمثل في عمل البحرية اللبنانية لكي تتولى في نهاية المطاف المسؤوليات من فرقة العمل البحرية. وقد اتخذنا خطوات لتصحيح ذلك الإغفال، ونحث المجتمع الدولي على دعم تعزيز وتوسيع نطاق القدرات البحرية اللبنانية وفقا لذلك.

وإذ نواصل استعراض البعثات وفقا لمبادئ حفظ السلام، ستستمر الولايات المتحدة في العمل على ضمان أن تظل القوة المؤقتة بعثة فعالة. ونؤكد من جديد التزامنا بدعم الاستقرار والسلام اللذين ينشدهما شعبا لبنان وإسرائيل منذ فترة طويلة.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد صوت الوفد الروسي تأييدا للقرار ٢٤٣٣ (٢٠١٨)، الذي يمدد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، مراعاة، في المقام الأول، لتأييد الجانب اللبناني للنسخة الجديدة من النص. هذا مبدأ أساسي في أي عملية من عمليات حفظ السلام.

إن الأنشطة التي يضطلع بها حفظة السلام في القوة تؤثر في تحقيق الاستقرار لا على طول الخط الأزرق الذي يفصل بين لبنان وإسرائيل فحسب، بل وداخل الدولة اللبنانية ذاتها وفي منطقة الشرق الأوسط برمتها. ونقدر تقديرا كبيرا عمل الآلية ثلاثية الأطراف في منع وقوع الحوادث وتسويتها. ينبغي الحفاظ على تلك البعثة، وعلينا أن نتجنب المحاولات الرامية إلى تحويلها إلى أداة مسيسة. يجب أن نضع في الاعتبار أن حفظة السلام هناك لمساعدة مؤسسات الدولة اللبنانية، بما في ذلك

هياكلها الأمنية؛ وهم ليسوا هناك ليحلوا محلها. ونحن مقتنعون بأنه سيجري الاضطلاع بالمزيد من أنشطة هذه العملية الهامة لحفظ السلام مع مراعاة وجهات نظر الحكومة اللبنانية بكل احترام. وأي نهج آخر لن يكون مقبولا.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحب الصين باعتماد القرار ٢٤٣٣ (٢٠١٨) بالإجماع، الأمر الذي يبين دعم مجلس الأمن الهام للعمل الذي تقوم به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

تسلم الصين بأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تواصل الوفاء بولايتها على نحو فعال وتسهم إسهاما هاما في الحفاظ على الهدوء والاستقرار عموما في منطقة عملياتها. ونشيد بتعاون البلد المضيف في أداء مهام قوة الأمم المتحدة، فضلا عن العمل الجاد من جانب البلدان المساهمة بقوات وجميع حفظة السلام.

إن تمديد مجلس الأمن لولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمدة سنة إضافية يفضي إلى الحفاظ على الاستقرار في جنوب لبنان ويسهم في مواصلة تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ينبغي للمجلس والمجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم السياسي للقوة، وكذلك الموارد اللازمة، وذلك لكفالة أن لديها القدرة على أداء مهامها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

شأننا شأن الآخرين، يسرنا التصويت لصالح هذا النص. ونثني على عمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في المساعدة على الحفاظ على الهدوء والاستقرار على طول الخط الأزرق. إنها حيوية الأهمية للسلام والاستقرار والأمن في كل من لبنان وإسرائيل. وندعو جميع الأطراف إلى احترام ولاية القوة والخط الأزرق.

أكدد مجلس الأمن اليوم مجددا التزامه بسيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقراره، وأدان جميع الانتهاكات للخط الأزرق وأعاد تأكيد أن القوات المسلحة اللبنانية، إلى جانب لبنان أجهزة الأمن الحكومية الأخرى، هي الجهات المشروعة الوحيدة المدافعة عن لبنان.

ونتطلع إلى تلقي النتائج المطلوبة بشأن تخفيض فرقة العمل البحرية التابعة للقوة المؤقتة ونقل المسؤوليات إلى القوات المسلحة اللبنانية. ونتطلع إلى رؤية نتائج ملموسة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

قبل رفع الجلسة، وبما أن هذه آخر جلسة مقررة للمجلس في شهر آب/أغسطس، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد المملكة المتحدة لأعضاء المجلس، وخاصة زملائي الممثلين الدائمين وموظفي بعثاتهم، فضلا عن أمانة المجلس على كل الدعم الذي قدموه لنا – وكذلك الأمين العام وإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وآخرين.

لم يكن الشهر أكثر الشهور من حيث عبء العمل لأنه آب/أغسطس. لكنني أعتقد أننا تمكنا من تحقيق توافق في الآراء بشأن عدد من المسائل الهامة التي نتناولها. للأسف، لا يزال توافق الآراء بشأن بعض المشاكل المستعصية في مجال السياسة الخارجية، ولا سيما سورية، بعيدا عن متناول المجلس. أنا متأكدة من أن ذلك أمر سنود العودة إليه.

ما تحقق من نجاح يعود لنا جميعا. فمن دون العمل الشاق والدعم والإسهامات الإيجابية لجميع الوفود وممثلي الأمانة العامة، لكان من الصعب تحقيق ذلك. وبطبيعة الحال، أشمل موظفي خدمات المؤتمرات وأصدقائنا الأعزاء المترجمين الشفويين ومدوني المحاضر الحرفية وأصدقاءنا الأعزاء موظفي الأمن.

وإذ نختتم الرئاسة البريطانية، أعلم أنني أتكلم باسم المجلس في تمني كل التوفيق لوفد الولايات المتحدة خلال شهر أيلول/سبتمبر.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٥.